

الأفعال المعتلة الفاء من بنية (فعل) في معجم العين ومقاييس اللغة دراسة تأصيلية دلالية

Verbs beginning with vowels structured from "Fa'ela" in Al-Ayen dictionary and the language standards of a semantic root study

ضحى زيدان علي اللالا⁽¹⁾ - ناصر إبراهيم النعيمي⁽²⁾

Doha Zidan Ali Al-alal⁽¹⁾ - Nasser Ebraheem Al-nuaimi⁽²⁾

[10.15849/ZJJHSS.230330.04](https://doi.org/10.15849/ZJJHSS.230330.04)

المخلص

يهدف هذا البحث إلى تأصيل الأفعال المعتلة الفاء من بنية (فعل) وبيان دلالاتها، ومقارنتها بما جاء في اللغات السامية، معتمداً على معجم العين للفراهيدي ومقاييس اللغة لابن فارس ومعجم المشترك اللغوي العربي السامي (معجم الألفاظ القديمة المشتركة بين العربية ومجموعة اللغات السامية) ليحيى عابنة وأمنة الرعي. وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن؛ لأهميتهما في موضوع الدراسة. ويسعى هذا المنهج إلى وصف صيغة (فعل) معتلة الفاء، وتتبعها في معجمي العين ومقاييس اللغة. أمّا المقارن فجاء لتأصيل هذه الصيغة وفق اللغات السامية، واستعمالها لها. ومن أهم النتائج التي توصل إليها البحث، أن الباب السادس استحدث لعل صوتية، جمعت الأفعال المعتلة الفاء بالواو من بنية فعل دون غيرها. الكلمات المفتاحية: الأفعال، الباب السادس، بنية فعل، الدلالة، السامية، المجرد، المعتل المثال.

Abstract

This research aims to root the verbs with a weak fa' structure (verb), clarify their connotations, and compare them with what came in the Semitic languages, based on the Al-Ain lexicon for Al-Farahidi, the language standards of Ibn Faris, and the Arabic Semitic joint lexicon (the dictionary of ancient common words between Arabic and the group of Semitic languages) by Yahya Ababneh and Amna Al-Zoubi.

The research relied on the comparative analytical descriptive method. Because of its importance in the subject of the study, and this approach seeks to describe the form of (verb) with a defective "Fa'ela" and to monitor its images in the lexicons of the eye and language standards

One of the most important findings of the research is that the sixth chapter created a phonetic bug that collected the verbs with a defective waw from the structure of a verb without any other.

Keywords: verbs, chapter six, verb structure, semantics, sublime, abstract, ill example

⁽¹⁾ The World Islamic Science & Education, (PhD student), Department of Arabic Language and Literature, linguistics.

⁽²⁾ The World Islamic Science & Education, Graduate Studies, Department of Arabic Language and Literature, Linguistics.

* Corresponding author: alaladoha@gmail.com

Received: 29/08/2022

Accepted: 16/11/2022

(1) جامعة العلوم الإسلامية العالمية، طالبة دكتوراه، قسم اللغة العربية، علم اللغة.

(2) جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الدراسات العليا، اللغة العربية وآدابها، اللسانيات.

* للمراسلة: alaladoha@gmail.com

تاريخ استلام البحث: 2022/08/29

تاريخ قبول البحث: 2022/11/16

المقدمة

يتناول هذا البحث الأفعال المعتلة الفاء من بنية فَعِل، ويدرسها دراسة تأصيلية معجمية صرفية، ويعالج مشكلة الخلاف في ضبط العين في هذه الأفعال، معتمداً على دلالاتها في مُعْجَمِي العين، ومقاييس اللغة، وما جاء من أصل في معجم المشترك اللغوي العربي السامي في تحديد أي حركة العين هي الأقدم، وما طرأ عليها من تطور.

ويجيب هذا البحث عن الأسئلة الآتية:

- هل تعد بنية فَعِل معتلة الفاء أصيلة في اللغات السامية؟
- أي الأفعال المعتلة الفاء (بالواو أم الياء) من بنية فَعِل أكثر شيوعاً في اللغة، وما علة ذلك؟
- ما أثر الأفعال المعتلة الفاء في تشكل الباب السادس؟

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن؛ لأنه يسعى إلى وصف صيغة (فَعِل) معتلة الفاء، وتتبع صورها في معجمي العين ومقاييس اللغة، ومقارنتها مع ما جاء من هذه البنية في معجم المشترك اللغوي العربي السامي.

وقد جاء في بحثين، درس أولهما الأفعال المجردة المعتلة الفاء بالياء من بنية فَعِل، ودرس ثانيهما الأفعال المجردة المعتلة الفاء بالواو من بنية فَعِل. وتطلب هذا العمل الاطلاع على عدد من الدراسات السابقة، من أهمها:

- أبواب الفعل الثلاثي بين المعجم والرأي الصرفي، دراسة صرفية لغوية من خلال لسان العرب، ليحيى بن عبد الله بن حسن الشريف، جامعة أم القرى، (2003م). درس فيه أبواب الفعل الثلاثي جميعها، معتمداً على معجم لسان العرب، وقد راح فيها بين العلوم الصوتية والصرفية والدلالية واللغوية.

- أفعال الباب السادس دراسة صرفية معجمية، جمانة عبد المهدي جاسم إسماعيل، جامعة واسط، مجلة كلية التربية، العدد الثلاثون. تضمن البحث أفعال الباب السادس عند المعجميين والصرفيين فقط، وقد وقفت الباحثة عند آرائهم في الباب وأفعاله.

الفعل المعتل المثال

ورد في العين ومقاييس اللغة تسعة عشر فعلاً معتلاً الفاء، أربعة أفعال معتلة الأول بالياء، وخمسة عشر فعلاً معتلاً بالواو وهي: (وئِر، وثِق، وجِع، وجَل، وجم، وِدك، وِصب، وِطى، وِغِر، وِكب، وِلع، وِله، وِهج، وِهل، وِهم/يئس، وِيس، وِيقن، وِيتَم)، وقد تفوقت الأفعال المعتلة الأول بالواو، على المعتل بالياء، مع أن الياء أخف من الواو نطقاً، وقد فسرت أمانة الزعبي ذلك بقولها: "وكثرته تدل على أن العرب مالوا إلى الواو في هذا النوع من الأفعال، ربما لأنها ثقيلة ويحسن الاعتماد عليها في أول الكلام"⁽¹⁾، وإحصاء الأفعال في معجمي العين ومقاييس اللغة، أثبتت تفوق المعتل الفاء بالواو على المعتل الفاء بالياء.

(1) الزعبي، أمانة صالح الزعبي، فقه اللغة العربية دراسات تحليلية مقارنة، ط1، الناشر وزارة الثقافة، عمان الأردن، (2015م)، 108.

معتل الأول بالياء

لم يأت في العين ومقاييس اللغة من بنية فعل بكسر العين إلا أربعة أفعال وهي: (يئس، يبس، يقن، يتم)، وقد حاول الباحث تتبعها والتأصيل لها، على الرغم من أنه لا يوجد الكثير من التغيرات في مضارع المثال اليائي، ومن الأفعال التي تعدد وجه المضارع منها قولهم: (يئس يئاس ويئس) مع تشكل الحركة المزدوجة الهابطة (ay) في (يئس)⁽¹⁾.

وقد ذكر ابن عصفور أن الياء تقلب ألفا فقط في المعتل الفاء بالياء في قوله: "وأما الياء: فلا تخلو من أن تكون ساكنة أو متحركة، فإن كانت ساكنة، فإنها إن كان قبلها فتحة أو كسرة، لم تَعَلْ، إلا في «يفعل» مما فاءه ياء، تقلبها ألفا، فيقال: ياءس في يئاس"⁽²⁾ وقد فسر ابن يعيش ذلك الإعلال في قوله: "وقالوا في يئأس: ياءس". وإنما قلبوا الواو والياء ألفا؛ لأنهم رأوا أن جمع الياء مع الألف أسهل عليهم من الجمع بين الياءين، ومن الياء مع الواو"⁽³⁾.

الفعل (يئس)

لم ترد بنية يئس مادة منفردة في معجم العين، لكنها جاءت تحت مادة أيس بقلب مكاني بين الهمزة والياء في قوله: "والإياس: انقطاع المطمع، واليأس: نقيض الرجاء. يئست منه يأسًا، وآيست فلانا إياسًا، فأما أيسئته فهو خطأ إلا أن يجيء في لغة على التحويل، وهو قبيح جدًا... وتقول في معنى منه: قد يئست أنك رجل صدق، أي: علمت"⁽⁴⁾. فالأصل عنده (أيس)، ومنه تأتي (يئس) التي مصدرها يأس بمعنى نقيض الرجاء، والحجة في ذلك ورود مادة (أيس) وعدم إدراج يئس مادة مفردة بذاتها.

وفي مقاييس اللغة أفردت المادة (يأس) في قول ابن فارس: "(يَأْس) الْيَاءُ وَالْهَمْزَةُ وَالسِّينُ. كَلِمَتَانِ: إِحْدَاهُمَا الْيَأْسُ: قَطْعُ الرَّجَاءِ. وَيُقَالُ إِنَّهُ لَيْسَتْ يَاءٌ فِي صَدْرِ كَلِمَةٍ بَعْدَهَا هَمْزَةٌ إِلَّا هَذِهِ. يُقَالُ مِنْهُ: يَيْسُ يِيَأْسُ وَيَيْسُسُ، عَلَى يَفْعَلُ وَيَفْعِلُ وَالْكَالِمَةُ الْأُخْرَى: أَلَمْ تَيَأْسُ، أَيِ أَلَمْ تَعْلَمْ"⁽⁵⁾.

(1) الزعبي، فقه اللغة العربية دراسات تحليلية مقارنة، 113.

(2) ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد، الحضرمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور، (ت: 669هـ)، المقرَّب ومعه مُثَلَّ المقرَّب، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ط1، دار الكتب العلمية، (1997م)، 548.

(3) ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت: 643هـ)، شرح المفصل للزمخشري، قدم له الدكتور إميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (2001م)، 5/366.

(4) الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت: 170هـ)، كتاب العين، تحقيق د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، 331/7.

(5) ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، (1979م)، 153/6.

ولا يمكن الخلط بين الكلمتين أيس ويأس في الاستعمال؛ فكل واحدة تحمل دلالة مختلفة عن الأخرى، وما يؤكد ذلك ما جاء به صاحب العين من أن كلمة (أيس) مامته، وليس لها استعمال في اللغة: "أيس: كلمة قد أُمِيَّتَتْ، وذكر الخليل أن العَرَبَ تقول: انتني به من حيث أيس وليس، ولم يستعمل أيس إلا في هذا"⁽¹⁾

لكنه سرعان ما أدرج تحت المادة مقلوبها فأورد (يئس)، ولكن بمعنى لا يتعلق بمعنى (أيس)، وليس التشابه بالحروف مدعاة لربط الدلالات، وتحميل الألفاظ ما لا تحتمل، فكل واحدة منهما مادة مستقلة عن الأخرى بدلالاتها، فانقراض الأولى (أيس)، وبقاء الثانية (يئس) بما تحمله من دلالات، نحو فقدان الرجاء، والعلم بالشيء، مؤكداً في قول صاحب مقاييس اللغة: "(أَيْس) الْهَمْزَةُ وَالْيَاءُ وَالسِّينُ لَيْسَ أَصْلًا يُقَاسُ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَأْتِ فِيهِ إِلَّا كَلِمَتَانِ مَا أَحْسَبُهُمَا مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُمَا لِنَذَكُرَ الْخَلِيلَ إِيَاهُمَا"⁽²⁾

فهو يرى أن (أيس) ليست أصلاً يقاس عليه، وهي ليست من كلام العرب أيضاً، وما جاء في العبرية يثبت خلاف ذلك، فكلمة أيس وردت في العبرية (š>) بمعنى الوجود أيضاً⁽³⁾، مما يؤكد دقة الخليل في تناول المادة، ف(أيس) في العبرية تفيد الوجود، فإذا سبقت بحرف نفي، أصبحت تفيد عدمه، وهذا ما قاله الخليل: "إن (ليس) معناها: لا أيس، أي: لا وجد"، وهذا ينفي ما جاء به ابن فارس من أن الأصل (أيس) ليس عربياً.

والأصل الذي يحمل دلالة (قَطْعَ الرَّجَاءِ) هو (يئس)، والاعتماد في ذلك على ما جاء في درة الغواص لأبي محمد الحريري البصري في قوله: "وَيَقُولُونَ: أَشْرَفَ فَلَانٌ عَلَى الْإِيَّاسِ مِنْ طَلْبِهِ، فَيُوهَمُونَ فِيهِ، كَمَا وَهَمَ أَبُو سَعِيدٍ السَّكْرِيُّ، وَكَانَ مِنْ أَجْلِ النَّحْوِيِّينَ وَأَعْلَامِ الْعُلَمَاءِ الْمَذْكُورِينَ، فَقَالَ: إِنَّ إِيَّاسًا سَمِيَ بِالْمَصْدَرِ مِنْ أَيْسٍ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، وَوَجْهَ الْكَلَامِ أَنْ يُقَالَ: أَشْرَفَ عَلَى الْإِيَّاسِ، لِأَنَّ أَصْلَ الْفِعْلِ مِنْهُ يَيْسُ عَلَى وَزْنِ فَعَلَ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَوَلَّوْا قَوْمًا غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ قَدْ يَئِسُوا مِنَ الْآخِرَةِ كَمَا يَئِسَ الْكُفَّارُ مِنْ أَصْحَابِ الْقُبُورِ﴾ (المتحنة 13). فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: أَيْسٌ، بِتَقْدِيمِ الْهَمْزَةِ، فَإِنَّهُ مَقْلُوبٌ مِنْ يَيْسُ"⁽⁴⁾. وتوافق رأيه مع ابن سيده في أن أيس مقلوب من يئس.⁽⁵⁾

ويئس كما أشير إليها سابقاً أصل مستقل بذاته، وليس مقلوبها أيس؛ فمقلوب الكلمة يحمل دلالتها ولو من بعيد، نحو (جذب، وجذب)، وقد أشار الرضي صراحة إلى وحدة المعنى في القلب. فإذا افترق المعنى لم يكن قلباً، وذلك

(1) الفراهيدي، العين، 7/ 330.

(2) ابن فارس، مقاييس اللغة، 1/ 164.

(3) عابنة، الزعبي، يحيى عابنة، وأمنة صالح الزعبي، معجم المشترك اللغوي العربي السامي، معجم الألفاظ القديمة المشتركة بين العربية ومجموعة اللغات السامية، هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة، ط1، دار الكتب الوطنية، (2014م)، 137.

(4) الحريري، القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري، (ت: 516هـ)، درة الغواص في أوهام الخواص، تحقيق عرفات مطرجي، ط1، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، (1998م)، 227.

(5) ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، (ت: 711هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، مادة يئس، وينظر السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، (1993م)، 6/ 259.

في قوله: "ولعل مراده أنها إذا كانت الكلمتان بمعنى واحد ولا فرق بينهما إلا بقلب في حروفهما، فإن كانت إحداها صحيحة مع ثبوت العلة فيها دون الأخرى كأيّس مع يئس فالصحيحة مقلوبة من الأخرى"⁽¹⁾

وقد جاء الأصل (يئس) في الصفاوية (y>s) بمعنى ثبطه جعله يائسا⁽²⁾، وجاءت في العبرية (ya>aš) بمعنى يئس⁽³⁾ وفي الآرامية (yā>ēš) بمعنى أيأس جعله يائسا⁽⁴⁾.

وضبط بنائها في العبرية بفتح الهمزة، وفي الآرامية بكسرها، ربما يفسر وجود أصلين في العبرية (يأس ومضارعها يئس) و(يئس ومضارعها ييأس) وفق القياس، والخلط بين الأصلين في الاستعمال ولّد صورتين لمضارع يئس. فالأصل الفصل بين الأصلين، أحدهما عبري والآخر آرامي، وقد جُمع الأصلان في العبرية في الاستعمال، مما أدى إلى الخلط بينهما. وقد تنبه ابن جني إلى ذلك في قوله: "وكذلك حال قولهم قنط يقنط، إنما هو لغتان تداخلتا. وذلك أن قنط يقنط لغة وقنط يقنط أخرى، ثم تداخلتا فتركبت لغة ثالثة. فقال من قال قنط: يقنط، ولم يقولوا: قنط يقنط؛ لأن أخذًا إلى لغته لغة غيره قد يجوز أن يقتصر على بعض اللغة التي أضافها إلى لغته دون بعض. وأما حسب يحسب ويئس يئس، وييس يبيس فمشبه باب كرم يكرم على ما قلنا في نعم ينعم"⁽⁵⁾

ويدلل على تركيب اللغتين تفضيل ابن القطاع وبحرق - لغة فتح عين المضارع على كسرها، مما يدل على أن الأصل عندهم يئس بكسر الهمزة لا فتحها: "وما كان على «فعل» فمستقبله على يفعل، إلا بعض الأفعال الشاذة عن الباب وهي: حسب يحسب، ونعم ينعم، ويئس يئس، وييس يبيس، والفتح فيها جيد، وهو أقيس"⁽⁶⁾ وقد عدّ سيبويه كذلك لغة الفتح في مضارع (نعم) أقيس، فهي عنده لغة جيدة⁽⁷⁾.

وأكد ذلك بحرق في استشهاده بما جاء في القرآن من لغة الفتح في المضارع في قوله: "يئس بالمنتأة ثم همزة مكسورة، يُقال: يئس منه يئس ويئس يئسًا: إذا انقطع رجأؤه، والفتح أفصح، وعليه أجمع القراء نحو قوله تعالى: ﴿يُنَبِّئُ أَذْهَبُوا فَتَحَسَّنُوا مِنْ يُوسُفَ وَأَخِيهِ وَلَا تَأْيِسُوا مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِنَّهُ لَا يَأْيِسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ﴾ (يوسف 87)"⁽⁸⁾

(1) الأستراباذي، محمد بن الحسن الرضوي الأستراباذي، نجم الدين، (ت: 715هـ)، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (1975م)، 1/ 24.

(2) عابنة، الزعيبي، معجم المشترك اللغوي العربي السامي، معجم الألفاظ القديمة المشتركة بين العربية ومجموعة اللغات السامية، 935.

(3) عابنة، الزعيبي، معجم المشترك اللغوي العربي السامي، معجم الألفاظ القديمة المشتركة بين العربية ومجموعة اللغات السامية، 935.

(4) عابنة، الزعيبي، معجم المشترك اللغوي العربي السامي، معجم الألفاظ القديمة المشتركة بين العربية ومجموعة اللغات السامية، 935.

(5) ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلية، (ت: 392هـ)، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، 381/1.

(6) ابن الحداد، سعيد بن محمد المعافري القرطبي ثم السرقسطي، أبو عثمان، ويعرف بابن الحداد، (ت: 400هـ)، كتاب الأفعال، تحقيق حسين محمد شرف، مراجعة محمد مهدي علام، مؤسسة دار الشعب للطباعة والنشر، القاهرة، جمهورية مصر العربية، (1975م)، 60.

(7) ينظر: سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب بسيبويه، (ت: 180هـ)، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، (1988م)، 39/4.

(8) بحرق، محمد بن عمر بن مبارك الحميري الحضرمي الشافعي، الشهير ببخرق، (ت: 930هـ)، فتح الأقفال وحل الإشكالات بشرح لامية الأفعال، تحقيق د. مصطفى النحاس، كلية الآداب، جامعة الكويت، (1993م)، 16.

إن ما حدث مع مرور الزمن، غياب الفعل (يأس) وبقاء مضارعه (يئس)، بينما الفعل (يئس) ومضارعه (يئس) فقد بقيا، وغياب الفعل الماضي (يأس) جعل المضارع منه يقترن بمضارع الفعل يئس؛ فنشكل الباب السادس، أي باب (كسر كسر)، وهو باب جديد متشكل نتيجة سقوط عنصر من عناصر الباب الأول وبقاء أثره في اللغة، فكان لا بد من اقتران ما تبقى من الباب الأول، بعنصر آخر؛ ليحافظ على بقائه على الرغم من ضياع جزئه الذي استدعاه في القياس؛ فنتج عن ذلك (يئس يئس، يئس)

وصاحب فتح المتعال عد لغة كسر عين المضارع من الشذوذ في شرحه لأبيات لامية الأفعال:

وَجْهَانٌ فِيهِ مِنْ أَحْسَبَ مَعِ وَغَزَتْ وَجَزَتْ أَنْعِمُ بَيَّسَتْ وَيُئْسَتْ أَوْلُهُ يَيْسُ وَهَلَا

"أي وفي عين المضارع من الأفعال المذكورة وجهان: الفتح على القياس، والكسر على الشذوذ وهي تسعة أفعال، الأول: حسب: بمعنى ظن يقال حسبته يحسبه بالفتح على القياس وبالكسر على الشذوذ مع أنه أفصح لأنه لغة الحجازيين، وبهما قرئ في السبع"⁽¹⁾.

وليس في ذلك شذوذ، إنما هو ركام للغة أصيلة في الساميات وأثرها في العربية جلي، وما جاء في القراءات ليس شاذاً، إنما مراعيًا للأصل الذي خفي عليهم. وتطلب الاحتفاظ به اقترانه بعنصر آخر على الرغم من مخالفة الأصل.

الفعل (ييس)

تردد ذكر الفعل (ييس) في المعاجم وكتب اللغة، وكان التركيز في ذكرهم على الشذوذ في صياغة المضارع منه على وجهين، بفتح العين مرة، وكسرها مرة أخرى، ومن ذلك ما جاء في شرح الكافية وضياء السالك: "لما قرر أن (فعل) مضارعه المطرد (يفعل)، وكان بعض الأفعال قد شذ أشار إلى ما شذ من ذلك، وهو على ضربين: أحدهما: ما شذ مع مشاركة المقيس، فاستعمل فيه (يفعل) و (يفعل)، وذلك في مضارع حسب ونعم ويئس ويئس ووغر ووجر وويله ووهل وورع"⁽²⁾

إن المضارع من ييس جاء على وجهين نتيجة تركيب لغتين، فقد جاء الفعل (ييس) في العبرية بكسر عين الماضي (yābēš)⁽³⁾، مما يؤكد أن الأصل بكسر العين في الماضي، وفتحها في المضارع وفق القياس، وما جاء من كسر المضارع هو من باب التوهم والخلط، فاجتماع ياءين مع كسرة في (ييس) من الثقل بمكان يرفض فيه جنوح العربي إليه، ولا بد من الفتح فرارا من هذا الثقل، كعادة العربي في الشروع إلى المخالفة حين تجتمع الأصوات

(1) المالكي، حمد بن مُحَمَّد الرائقي الصعدي المالكي، (ت: 1250هـ)، فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال، تحقيق إبراهيم بن سليمان البعيمي، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، (1997م)، 188.

(2) ابن مالك، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجبالي، أبو عبد الله، جمال الدين، (ت: 672هـ)، شرح الكافية الشافية، تحقيق علي محمد معوض، ط1، دار الكتب العلمية، (1999م)، 214/4، ينظر: النجار، محمد عبد العزيز النجار، ضياء السالك إلى أوضح المسالك، مؤسسة الرسالة، ط1، (2001م)، 32/3.

(3) عبابنة، الزعبي، معجم المشترك اللغوي العربي السامي، معجم الألفاظ القديمة المشتركة بين العربية ومجموعة اللغات السامية، 935.

المتماثلة؛ لتخفيف النطق وتيسيره، فكيف نقبل هذا الشذوذ الصوتي وثقله، والنفور عن القياس بكسر عين الفعل في المضارع والماضي، وكيف نعده مقبولا مستعملا في اللغة؟ وقد يكون ذلك ناتجا عن خلط العامة لجهلهم في القياس، والأخذ به لمجرد أنه شاع وانتشر.

ولعل ما يؤكد الخطأ في كسر العين في المضارع، ما تعرضت له الكلمة من حذف إحدى الياءين؛ لثقل اجتماعهما مع الكسر في المضارع، فمن العرب من قال: يبس، وييس؛ للتخفيف في النطق، وييس مقبولة؛ لإثبات تركيب لغة الثالثة من لغتين كما بين سابقا، بينما الفعل يبس فليست مقبولة على الرغم من تأكيدها عند ابن عصفور: "ولا تُحذف أصلاً إلا في لفظتين شذتاً وهما: ييس وييس، في مضارع ييس وييس. وأصلهما ييس وييس، فحذفت الياء لوقوعها بين ياء وكسرة، كما حذفت الواو من (يعد)، تشبيهاً بها في أنهما حرفاً علّة، وقد وقعا بين ياء وكسرة. وإنما لم تحذف الياء باطراد، إذا وقعت بين ياء وكسرة؛ لأنها أخف من الواو"⁽¹⁾

وما جاء به ابن عصفور من أن الياء لا تحذف في الاطراد كالواو إلا في هذه الحالة في قوله: "فحذفت الياء لوقوعها بين ياء وكسرة، كما حذفت الواو من (يعد)، تشبيهاً بها في أنهما حرفاً علّة"⁽²⁾، مردود لأن هذه الحالة كشفت الخطأ والوهم الذي ظهر سابقا، مما أوقعهم بهذا العارض في النطق، وما وقع من كسر عين المضارع في هذه الكلمة خطأ، وعليهم الفرار منه بترميم المضارع، بحذف إحدى الياءين أو الأخذ بما هو سليم صائب، فتح العين في المضارع.

وإضافة إلى ذلك، ما جاء في معجم المشترك اللغوي العربي السامي، لم يُظهر فتح العين في الماضي من هذا الفعل، وهذا يؤكد عدم وجود لغة أخرى في (يبس) بفتح العين لتتركب لغتان معاً، مما ينتج لغة ثالثة، ولم يُذكر عند علماء اللغة، وفي المعاجم الفعل يبس بفتح العين ألته، وكل ذلك يناهض عن فكرة تركيب اللغتين، ويؤكد التوهم في تشكل لغة كسر المضارع من هذه الكلمة.

ولعل ما قيل سابقا يبرر عدم ذكر معجم العين لغة كسر الباء (بييس) في المضارع أبداً⁽³⁾، وقد ذكرت هذه اللغة عند من جاء بعده، ويمكن أن يكون انتشار الخطأ في صياغة المضارع من هذا الفعل عدّ من التطور بعده، لذا نرى المعاجم بعد العين تذكره بالقرب من المضارع مفتوح العين، مع ذكر شذوذه نحو ما جاء في مقاييس اللغة ولسان العرب وغيرهما من المعاجم.

أما الفعلان (يقن ويتم)، فلا خلاف عليهما في العين ومقاييس اللغة، ولم يرد في أي معجم من معاجم العربية أي خلاف في ضبط العين في الماضي أو المضارع، فقد أُجمع على كسر العين في ماضيها وفتحها في المضارع وفق القياس.

(1) ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمِي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور، (ت: 669هـ)، الممتع الكبير في التصريف، مكتبة لبنان، ط1، (1996م)، 286.

(2) ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، 286.

(3) الفراهيدي، العين، 314 / 7.

معتل الفاء (بالواو)

جاء في العين ومقاييس اللغة خمسة عشر فعلا معتل الأول بالواو من بنية فعل يفعل وهي "وئر، وثق وجع، وحل، وجم، ودك، وصب، وطئ، وغر، وكب، ولع، وله، وهج، وهل، وهم" وقد حافظت المجموعة الجنوبية التي تضم ثلاث مجموعات فرعية (العربية الشمالية والعربية الجنوبية والإثيوبية الكلاسيكية) على الواو والياء في تشكل فاء الفعل المثال، لكن المثال الواوي كان غالبا على هذه المحافظة، على عكس المجموعة الشمالية الغربية التي سيطرت فيها الياء⁽¹⁾، وفي ما يأتي دراسة تحليلية مقارنة لبعض الأفعال المعتلة الفاء بالواو، ومنها:

الفعل (وئر)

لم ترد مادة (وئر) في اللغات السامية وفق ما جاء في معجم المشترك اللغوي العربي السامي، ولكن جاء مقلوبها (أور) يحمل معنى قريبا منها، ففي العمونية (>wr) بمعنى أضاء⁽²⁾، وفي العبرية (>ōr)⁽³⁾ بمعنى أضاء أو أثار أو اشتعل. و(وئر) في العربية تعني شدة الحرارة أو الحفرة تصنع لإيقاد النار فيها. وقد ذهب الزجاج إلى أن أصل الدلالة شدة الحر كما جاء في مقاييس اللغة: "وَذَهَبَ أَبُو إِسْحَاقَ الزَّجَّاجُ إِلَى أَنَّ أَصْلَ النَّبَابِ شِدَّةُ الْحَرِّ. قَالَ: وَوَيْرَ يَوْمَنَا: اشْتَدَّ حَرُّهُ وَأَرَا، يَوْمٌ وَئِرٌّ. قَالَ: وَمِنْهُ الْإِرَّةُ: حُفْرَةٌ تَكُونُ لِمُسْتَوَقِدِ النَّارِ، وَوَارَ الْمَكَانَ: اتَّخَذَ حُفْرَةً لِلنَّارِ"⁽⁴⁾، وهذا المعنى مرتبط بدلالة كلمة أور (الضوء)، فهو لا يتأتى في ذلك الزمن إلا بطريقتين: اعتلاء الشمس كبد السماء، أو اشتعال النار. فالأصل في الكلمة (أور)، ثم حدث تطور للكلمة، حين وقع فيها قلب مكاني بين الواو والهمزة.

وقد بين ابن منظور في معجمه أن أور أصلها وأر، ثم تعرضت الكلمة إلى قلب الهمزة واوا، ثم قلبت الواو الأولى همزة لاجتماع واوين⁽⁵⁾، وهذا تعليل لوصف ما حصل في الكلمة من وجهة نظر اللغويين، وكل ما حصل هو قلب مكاني لا أكثر، فالأصل أور كما جاء في العمونية والعبرية، ثم حصل القلب المكاني بين الواو والهمزة، وعدم معرفة الأصل بين الكلمتين جعل الكسائي يتعمق في التعليل الذي ورد على لسان ابن جني: "وقد فعلت العرب ذلك منه قولهم: (أوار النار) وهو وَهَجَهَا وَلَفَّحَهَا ذهب فيه الكسائي مذهبا حسنا - وكان هذا الرجل كثيرا في السداد والثقة عند أصحابنا- قال: هو (فُعال) من وَأَرْتُ الْإِرَّةَ أي احتقرتها لإضرام النار فيها، وأصلها (وَأر) ثم خَفَّفت الهمزة فأبدلت في اللفظ واوا فصارت (وُوار) فلما التقت في أول الكلمة الواوان وأجرى غير اللازم مجرى اللازم أبدلت الأولى همزة فصارت (أوار) أفلا ترى إلى استحالة لفظ (وَأر) إلى لفظ (أور) بالصنعة"⁽⁶⁾.

(1) الزعيبي، فقه اللغة العربية دراسات تحليلية مقارنة، 128.

(2) عباينة، الزعيبي، معجم المشترك اللغوي العربي السامي، معجم الألفاظ القديمة المشتركة بين العربية ومجموعة اللغات السامية، 132.

(3) ذكر يحيى عباينة في معجم المشترك اللغوي العربي السامي أن الكلمة في العبرية تحتمل أن تكون فعلا أو اسما، ينظر عباينة، الزعيبي، معجم

المشترك اللغوي العربي السامي، معجم الألفاظ القديمة المشتركة بين العربية ومجموعة اللغات السامية، مادة 133.

(4) ابن فارس، مقاييس اللغة، 1/ 155.

(5) ابن منظور، لسان العرب، 4/ 35.

(6) ابن جني، الخصائص، 2/ 90.

ووفق الأصل، أوار على وزن فعال كما قال، ولكن من أوار، وعلى هذا النحو لا نحتاج إلى التأويل الذي لجأ إليه، فإن كان الأصل أوار فإننا بحاجة إلى تأويل صوتي يبرر ما حصل في الكلمة، وبذلك يكون الكسائي ابتعد في تأويله عما سبق لابتعاده عن أصل الكلمة، وإنما أول وفق الأصل (أور) الذي شاع وانتشر في المعاجم وكتب اللغة، والتأصيل لهذا الفعل في اللغات السامية يبين خطأ ما شاع.

وقد أشار ابن جني إلى استحالة جمع لفظة أوار إلى أور في قوله: "أفلا ترى إلى استحالة لفظ (أور) إلى لفظ (أور) بالصنعة"⁽¹⁾، لكن القلب ظاهر بين أصوات الكلمتين، ويجمع بينهما الدلالة، فلم الاستحالة في جمعهما بالصنعة؟

الفعل (وَوَثِقَ)

تقع كلمة وثق بين الكلمات التي كسرت عين مضارعها، وتلك الأفعال تمثل الباب السادس (فعل يفعل) دون خلاف على كسر العين في الماضي والمضارع منها، وهي مقصورة على السماع، "وَمَقَّ يَمِقُّ، وَوَفَّقَ يَفِقُّ، وَوَثَّقَ يَثِقُّ، وَوَرَعَ يَرَعُ، وَوَرَمَ يَرِمُ، وَوَرِثَ يَرِثُ، وَوَرِهِيَ يَرِهِي، وَوَلِيَ يَلِي"⁽²⁾.

واقصر الباب السادس على هذه الأفعال معتلة الفاء بالواو يدفعنا إلى السؤال الآتي: لم معتل الواو دون غيره من الأفعال اختص فيه كسر عين المضارع، وما جاء منه صحيحا جاز فيه كسر عين المضارع وفتحها؟ نحو: "حَسِبَ يَحْسِبُ وَيَحْسَبُ، وَيَيْسُ وَيَيْسُ وَيَيْسُ، وَيَيْسُ وَيَيْسُ وَيَيْسُ، وَنَعِمَ يَنْعَمُ وَيَنْعَمُ"، فإن هذه الأحرف من الفعل السالم جاءت بالفتح والكسر. ومن الفعل المعتل ما جاء ماضيه ومستقبله بالكسر: وَمَقَّ يَمِقُّ، وَوَفَّقَ يَفِقُّ، وَوَثَّقَ يَثِقُّ، وَوَرَعَ يَرَعُ، وَوَرَمَ يَرِمُ، وَوَرِثَ يَرِثُ، وَوَرِهِيَ يَرِهِي، وَوَلِيَ يَلِي"⁽³⁾.

وعلة ذلك ما وقع في الفعل المضارع من اجتماع ثقل الياء والواو والكسرة، فلو أتينا بأصل البناء من الفعل ووثق، سيكون المضارع بفتح العين على يُوَثَّقُ، وكذلك يَوْمَقُ، وَيُوَفَّقُ، وَيُوَرَّعُ، وَيُوَرَّمُ، وَيُوَلَّى، وفي هذه الحالة لم يُجَزَّ العلماء حذف الواو إن كانت عين المضارع مفتوحة، نحو وجل يوجل: "فإن وقعت بين ياء وفتحة مثل وجل يووجل (أي وقع في طين يضطرب فيه)، فإن الواو تثبت ولا تسقط لخفة الفتحة وبهذا نزل القرآن: ﴿قَالُوا لَا تَوْجَلْ إِنْنا نُبَشِّرُكَ بِعِلْمٍ عَلِيمٍ﴾ (الحجر 53)، هذه اللغة الجيدة أعني تصحيح الواو قد جاء فيه مع ما تقدم يبجل ويأجل ويوجل، وزعم أبو زيد الأنصاري أن هذا يجوز في جميع يفعل المفتوح، مما واوه في موضع الفاء، فيقول ولغ الكلب يئلغ وييلغ مثل يووجل ويقيس ذلك كله إلا ما كان أصله الكسر"⁽⁴⁾.

(1) ابن جني، الخصائص، 2/ 90.

(2) ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، (ت: 244هـ)، إصلاح المنطق، تحقيق محمد مرعب، ط1، دار إحياء التراث العربي، 160، ينظر: المالكي، فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال، (2002م)، 190.

(3) ابن السكيت، إصلاح المنطق، 160.

(4) اللبلي، أبو جعفر اللبلي، بغية الأمل في معرفة مستقبلات الأفعال، تحقيق جعفر ماجد، الدار التونسية للنشر، (1972م)، 47.

وللتخلص من اجتماع الياء مع الواو كان لا بد من كسر عين المضارع في هذه الأفعال؛ ليتسنى لهم حذف الواو فرارا من ثقل النطق بها مع فتحين وياء وواو، فكسروا العين مما يؤدي إلى اجتماع الياء المفتوحة مع الواو مع الكسر، فتصبح على النحو الآتي: "يُوثِقُ وَيُومِقُ وَيُوفِقُ وَيُورِعُ وَيُورِمُ وَيُولِي" فيزيد ثقل النطق باجتماع ياء وواو وكسر، فتصبح علة حذف الواو أقوى فيها: "يَمِقُ، يَفِقُ، يَثِقُ، يَرِعُ، يَرِمُ، يَرِثُ، يَرِهِي، يَلِي". وممن جاء بهذا التعليل ابن جني في قوله: "وقولهم: وثق يثق، وورم يرم، ووله يله وما أشبه ذلك مما لا يتعدى دلالة على صحة ما نذهب إليه في أن حذف الواو إنما وجب لوقوعها بين ياء وكسرة"⁽¹⁾ رافضا رأي الفراء بأن الواو لا تحذف إلا في المتعدي من الأفعال نحو وعد يعد⁽²⁾.

أما من الناحية الصوتية فعلة حذف الواو مجاورتها الفتحة السابقة لها، مما أدى إلى تشكل وضع صوتي يطلق عليه صوت المد المركب، أو الازدواج الحركي⁽³⁾، ويعرفه سمير استيتية: "هي وحدة صائتية واحدة مركبة من حركتين متتابعين في مقطع واحد، لتؤديا وظيفة فونولوجية واحدة. ويتم إنتاج الحركة المركبة هذه، بأن يبدأ اللسان بنطق حركة مفردة، ثم ينزلق إلى حركة أخرى، فيشم بذلك حركة بحركة، أو يدمج حركتين، لتكونا وحدة واحدة مركبة"⁽⁴⁾.

ومن ذلك يكون الباب السادس مستحدثا لعله صوتية، جمعت تلك الأفعال دون غيرها، فكان لابد من تطوير الباب (فعل يفعل)؛ ليتناسب وتلك الأفعال وما طرأ عليها، فجاء الباب السادس (فعل يفعل) ليضم تلك الأفعال لا غير.

أما ما جاء في الباب السادس وروي فيه الفتح والكسر، ففتحه على القياس، وكسره شاذ، وهو حَسِبَ يَحْسَبُ وَيَحْسِبُ، وَيَيْسُ يَيْسُ وَيَيْئَسُ وَيَنْعَمُ يَنْعَمُ وَيَنْعَمُ، وَيَنْسُ يَنْسُ وَيَنْسُ، وقرآنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى آله يَحْسِبُ وَيَحْسِبُونَ - بالكسر - وهذه الحروف الأربعة السالمة شواذ⁽⁵⁾.

وكسر عين المضارع من هذه الأفعال عند ابن الحداد شاذ، والفتح جيد أقيس⁽⁶⁾، بينما الكسر عند صاحب فتح المتعال أفصح؛ لأنها لغة الحجازيين وبها قرأ الفراء السبع: "أَيَّ وَفِي عَيْنِ الْمُضَارِعِ مِنَ الْأَفْعَالِ الْمَذْكُورَةِ وَجِهَانِ:

(1) ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، المنصف لابن جني، (ت: 392هـ)، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، دار إحياء التراث القديم، ط1، (1954م)، 207.

(2) ابن جني، المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، 207.

(3) الزعبي، فقه اللغة العربية دراسات تحليلية مقارنة، 104.

(4) استيتية، سمير استيتية، الحركات بين المعايير النظرية والخصائص النطقية، ط1، دار وائل، (2003م)، 151.

(5) ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، (ت: 778 هـ)، شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل

الفوائد»، تحقيق أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، ط 1، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، جمهورية مصر العربية،

(2007م)، 3/ 438، ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، (ت: 276هـ)، أدب الكاتب (أو) أدب الكتاب، تحقيق: محمد

الدالي، مؤسسة الرسالة، 484.

(6) ابن الحداد، كتاب الأفعال، 60/1.

الفتح على القياس، والكسر على الشذوذ، وهي تسعة أفعال: الأول: حسب: بمعنى ظن، يُقال حسبته يحسبه بالفتح على القياس وبالكسر على الشذوذ مع أنه أفصح لأنه لغة الحجازيين، وبهما قرئ في السبع⁽¹⁾.

ومن الجدير بالذكر أن الفعل وثق جاء من بابين: الخامس (فعل يفعل) نحو وثق يوثق، والسادس (فعل يفعل) وثق يثق، مع اختلاف الدلالة بينهما، فقد جاء في العين: "والوثيق: المحكم، وثق يوثق وثاقة، ونقول: أوثقته إيثاقاً ووثاقاً، والوثاق: الحبل، ويجمع على وثق مثل رباط وربط، وناقة وثيقة، وجمل وثيق. والوثيقة في الأمر: إحكامه والأخذ بالثقة، والجميع وثائق. والميثاق: من الموائمة والمعاهدة، ومنه المؤثوق، تقول: واثقته بالله لأفعلن كذا"⁽²⁾ وجاء فيه أيضاً: "وثقت بفلان أثق به ثقة وأنا واثق به، وهو مؤثوق به. وفلان وفلانة وهم وهن ثقة ويجمع على ثقات للرجال والنساء"⁽³⁾.

ومما ورد عند الخليل تبين أن كليهما يدل على إحكام الأمر، إلا أن وثق بكسر العين ارتبطت بما أحكم معنوياً، ووثق بضم العين جاءت لتدل على ما أحكم مادياً بالحبل. أما مقاييس اللغة فلم يذكر سوى ما كان مكسوراً منها⁽⁴⁾.

الفعل (وصب)

أما الفعل وصب فقد جاء في العين بكسر الصاد: "ونقول: وصب يوصب وصباً، وأصابه الوصب، والجمع أوصاب أي أوجاع فهو وصب، وهو يتوصب يجد وجعاً"⁽⁵⁾ وفي مقاييس اللغة جاءت العين بفتح الصاد لتدل على الدوام: "كلمة تدل على دوام شيء. ووصب الشيء وصباً: دام. ووصب الدين: وجب. ومغارة وأصبه: بعيدة لا غاية لها. وفي كتاب الله تعالى: ﴿دُخُورًا وَلَهُمْ عَذَابٌ وَأَصِيبٌ﴾ (الصافات 9) أي دائم. والوصب: المرض الملازم الدائم. رجل وصب ومؤصب: دائم الأوصاب"⁽⁶⁾.

ولم يذكر الكسر ألبته، وذكر المصدر منه، فمصدر وصب وصباً، ومصدر وصب وصباً: "وصب: وصب الشيء وصباً وأوصب دام وثبت. وأيضاً رجع وأيضاً بعد وأيضاً أحسن القيام على ماله" وصب وصباً كذلك، ولغة تميم وصب يصب بالكسر فيهما أحسن القيام على ماله، ووصب وصباً أتعبه المرض وأوصب القوم أتعب المرض أولادهم وأيضاً لزموا الشيء"⁽⁷⁾.

والفرق بين الدالتين واضح وهو على النحو الآتي:

(1) المالكي، فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال، 188.

(2) الفراهيدي، العين، 202 / 5.

(3) الفراهيدي، العين، 202 / 5.

(4) ابن فارس، مقاييس اللغة، 85 / 6.

(5) الفراهيدي، العين، 168 / 7.

(6) الفراهيدي، العين، 168 / 7.

(7) ابن القطاع، علي بن جعفر بن علي السعدي، أبو القاسم، المعروف بابن القطاع الصقلي، (ت: 515هـ)، كتاب الأفعال، عالم الكتب، ط1، (1983م)، 3 / 291.

وصَب يَصِب دام وثبت (حذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة)

وصِب يوصِب الوجع والمرض (ثبتت الواو لوقوعها بين ياء وفتحة)

وما جاء في لغة تميم، خلط بين مضارع ما كان مكسور الصاد ومفتوحه مع اختلاف الدلالة، إذ تشكلت لغة ثالثة لأداء دلالة الإحسان في القيام على الشيء، فركبوا من الفعلين بنية (فعل يفعل) وهي ليست أصيلة في تركيب المضارع من الماضي الذي أشير إليه سابقاً.

الفعل (وجع)

هذا الفعل أصيل في اللغات السامية، فقد ورد وجع مبدوءاً بالواو في الصفاوية (wg⁽¹⁾)، وفي الإثيوبية جاء بالكاف والعين (wa>ak)⁽²⁾، بينما في العبرية والأكدية جاءت الكلمة مبدوءة بالياء، ففي العبرية (yāga⁽³⁾)، وفي الأكدية (ēgu)⁽⁴⁾، وكلها بمعنى تعب وتألم.

ووجود أصليين في اللغات السامية ربما يبرر لنا تعدد لغات المضارع من هذا الفعل، فقد جاء في كتاب الجمل في النحو: "وَإِذَا كَانَ الْفِعْلُ عَلَى فِعْلِ يَفْعَلُ مِمَّا فَاؤُهُ وَآوُ، فَفِيهِ ثَلَاثُ لُغَاتٍ، لَتَمِيمِ لُغَةٌ، وَلَقَيْسِ لُغَةٌ وَلِسَائِرِ الْعَرَبِ لُغَةٌ، وَلِأَهْلِ الْحِجَازِ لُغَةٌ، قَالُوا فِي مِثْلِ ذَلِكَ: وَحَدَّ يُوْحِدُ وَيُوجِعُ وَيُوجِعُ، هَذِهِ لُغَةُ أَهْلِ الْحِجَازِ، قَالَ اللَّهُ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿قَالُوا لَا تَوَجَّلْ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِعِلْمٍ عَظِيمٍ﴾⁽⁵⁾، وَتَمِيمٌ يَقُولُ يَجْعُ بِقَلْبِ الْوَآوِ يَاءً، قَالَ مَتَمُّ بْنُ نُؤَيْرَةَ:

قعيدك ألا تسمعيه ملامة ولأ تتكني⁽⁶⁾ قرح الفؤاد فييجعا⁽⁷⁾

وتقول سائر العرب أيجل ثم أوجل ترده إلى أصله لانفتاح ما قبله، وقيس تقول ياجل وتاجل⁽⁸⁾.

وبناء على ما سبق يكون لمضارع وجع لغات ثلاث: (الحجاز يوجع، تميم ييجع، وقيس ياجع)، فلغة تميم احتفظت بالأصل العبري والأكدية (يجع ييجع)، إلا أن الماضي منه غيب عبر الزمن، وبقي أثره في الماضي على لغة تميم. وما جاء به العلماء من تعليل لقلب الواو ياء في هذا الموضع فيه شيء من المبالغة، فمنهم من أجاز كسر حرف المضارعة لإيجاد علة لقلب الواو ياء؛ لأنه إذا جاءت الواو مسبوقاً بكسرة قلبت ياء، فأجازوا

(1) عيابة، الزعبي، معجم المشترك اللغوي العربي السامي، معجم الألفاظ القديمة المشتركة بين العربية ومجموعة اللغات السامية، 908.
(2) عيابة، الزعبي، معجم المشترك اللغوي العربي السامي، معجم الألفاظ القديمة المشتركة بين العربية ومجموعة اللغات السامية، 908.
(3) عيابة، الزعبي، معجم المشترك اللغوي العربي السامي، معجم الألفاظ القديمة المشتركة بين العربية ومجموعة اللغات السامية، 908.
(4) عيابة، الزعبي، معجم المشترك اللغوي العربي السامي، معجم الألفاظ القديمة المشتركة بين العربية ومجموعة اللغات السامية، 908.
(5) الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، (ت: 170هـ)، الجمل في النحو، تحقيق د. فخر الدين قباوة، ط5، (1995م)، 308.

(6) وردت الكلمة (تكني) في المحلى، ينظر البغدادي لأبو بكر أحمد بن الحسن بن العباس بن الفرج بن شقير النحوي البغدادي (ت: 317هـ)، المحلى، «وجوه النصب»، تحقيق فائز فارس، مؤسسة الرسالة ودار الأمل، 123.
(7) البيت من البحر الطويل وقد ورد ذكره في كتاب الجمل في النحو للفراهيدي، 309، وينظر كتاب المحلى «وجوه النصب»، ابن شقير البغدادي، 123.

(8) الفراهيدي، الجمل في النحو، 309.

كسر ياء المضارعة في ييجل وييجع لتبرير قلب الواو ياء على الرغم من استكراه البصريين لذلك، إلا أن سيبويه أجاز هذه الحالة لتبرير حذف قلب الواو ياء: "وقال بعضهم: ييجل، كأنه لما كره الياء مع الواو كسر الياء ليقبّل الواو ياءً، لأنه قد علم أن الواو الساكنة إذا كانت قبلها كسرة صارت ياءً، ولم تكن عنده الواو التي تقبّل مع الياء حيث كانت الياء التي قبلها متحركة، فأرادوا أن يقلبوها إلى هذا الحد، وكره أن يقلبها على ذلك الوجه الآخر"⁽¹⁾.

وأكد ذلك ابن جني في قوله: "وقد قال قوم: ييجل، وييجل، فكسروا الياء لتتقلب الواو ياء؛ لأن الواو الساكنة إذا انكسر ما قبلها أبدلت ياء، نحو: ميزان، وميقات، وميعاد، وهذا أقيس، وفيه بعد لكسرة الياء"⁽²⁾. وعلة ذلك أبسط مما قيل سابقاً، إنما هي وجود لغتين للفعل وجع في اللغات السامية، ظهرت بقاياهما في اللهجات العربية، والياء أصيلة في ييجل وليست منقلبة كما بينوا.

والفعل يوجع نقيسه على ما جاء في القرآن من الفعل توجل وهي اللغة الأفصح؛ فهي لغة القرآن في الدرجة الأولى، ثم لغة الحجاز في الدرجة الثانية، جاءت على ما كان عليه الفعل في الصفاوية والإثيوبية (وجع يوجع) دون إعلال، ولغة قيس أعلت الفعل وقلبت الواو أو الياء -وفق الأصل الذي اعتمده- ألفاً لانفتاح ما قبلها، وذلك شائع في العربية للفرار من ثقل نطق الواو بعد الياء.

الفعل (وطئ)

جاء في معجم المشترك اللغوي العربي السامي كلمة وطأ في الثمودية ($wt > t$)⁽³⁾، بمعنى قافلة المسافرين وكانت تبدأ بالواو، على خلاف ما جاء في العبرية والإثيوبية ($t\bar{e} > t\bar{e}$)⁽⁴⁾، وتكتب بالعبرية بالهمزتين وتبدأ بالطاء، أما الإثيوبية فتكتب بالعين ثم الهمزة ($t\bar{a} < t\bar{e} > a$)⁽⁵⁾، بمعنى وطئ، وفي الإثيوبية وضع قدميه في أرض ما.

والملاحظ أنها في العبرية والإثيوبية لم تبدأ بالواو، بل بالطاء مباشرة، وهناك ما يماثل هذا الأصل في العربية (طأ) في معجم مقاييس اللغة: "(طأ) الطاء والهمزة، وهو يدل على هبوط شيء. من ذلك قولهم: طأطأ رأسه، وهو مأخوذ من الطأطأ، وهو منهبط من الأرض، وهو في قول الكُميت: "منها اثنتان لما الطأطأ يحجبه"⁽⁶⁾

وهذا ينطبق على ما جاء في العبرية بالهمزتين بمعنى وطئ، أي هبطت قدمه على الأرض كما جاء في العربية، وينسجم مع معنى هبط الشيء ومنه منهبط الأرض.

وجاء الفعل (طخ) في معجم العين: "والطَّطَّخُ: المُطْمِئُّ من الأرض" أي المهيأة للمسير ومهبط القدم. أما صاحب مقاييس اللغة فلم يذكر الأصل الذي جاء به الخليل في قوله: "(طخ) الطاء والعين ليس بشيء. فأما ما

(1) سيبويه، الكتاب، 4/ 112.

(2) ابن جني، المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، ط1، 202.

(3) عابنة، الزعبي، معجم المشترك اللغوي العربي السامي، معجم الألفاظ القديمة المشتركة بين العربية ومجموعة اللغات السامية، 923.

(4) عابنة، الزعبي، معجم المشترك اللغوي العربي السامي، معجم الألفاظ القديمة المشتركة بين العربية ومجموعة اللغات السامية، 923.

(5) عابنة، الزعبي، معجم المشترك اللغوي العربي السامي، معجم الألفاظ القديمة المشتركة بين العربية ومجموعة اللغات السامية، 923.

(6) ابن فارس، مقاييس اللغة، 3/ 407.

حَكَاهُ الْخَلِيلُ، مِنْ أَنَّ الطَّعْطَةَ حِكَايَةُ صَوْتِ اللَّاطِعِ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ⁽¹⁾، والصواب ما جاء به الخليل وفق ما جاء في اللغات السامية. ويمكن أن يكون أصل الفعل هو (طأطأ)، وحدث إبدال بين الهمزة والعين، وبقي أثر هذا الإبدال في اللغة، ودليل ذلك تقارب المعنى بين طأطأ: (مُنْهَبَطٌ مِنَ الْأَرْضِ) وطعطع: (المُطْمِئُّ مِنَ الْأَرْضِ).

أما وطي فتطورها اتخذ مسارا آخر، وقد تكون الهمزة الثانية خفت من طأطأ؛ لتصبح طأطا، ثم حذفت إحدى الطاءين للتخفيف من نطق حرفين متماثلين، فأصبحت (طأا) ثم قلبت الألف واوا (طأو) لصعوبة نطق الهمزة والألف في آخر الكلمة، فهما من مخرجين متقاربين، ثم حدث قلب مكاني لتصبح (وطأ).

وهذا التطور الذي لحق الفعل يبرر تعدد وجوه حركة الطاء في الماضي والمضارع، فقد ورد في لسان العرب في قوله: "وَوَطَأَ الْفَرَسَ وَطَأً وَوَطَأَهُ: دَمَّتْهُ... وَقَدْ وَطَأَ الْمَوْضِعَ، بِالضَّمِّ، يُوْطِئُ وَطَاءَةً وَوُطُوءَةً وَوِطْنَةً: صَارَ وَطِيئًا... وَقَالَ اللَّحْيَانِيُّ: وَطُوتِ الدَّابَّةُ وَطَأً"⁽²⁾، لذا يكون الأصل بفتح الطاء وفق ما جاء في العين: "لأن وطيء يَطَأُ مَبْنِيَّ عَلَى تَوَهُمٍ فَعِلٌ يَفْعِلُ مِثْلَ وِرِمٍ وَرِمَ يَرِمُ"⁽³⁾.

إن من الخطأ ورود هذا الفعل تحت بنية (فعل يفعل)، فتصريفه يؤكد أنه من فعل، فالأصل فيه (وطأ يُوْطِئُ يَطيئُ -حذفت الواو لأنها وقعت بين ياء وكسرة-) ثم فتحت الطاء لمجاورتها الحرف الحلقى (الهمزة) فأصبح الفعل (يُوْطِئُ) وبقي ما يدل على الأصل وهو حذف الواو.

وهي ليست من الشواذ التي جاءت على (فعل يفعل) نحو قولهم: "وأما نحو وسع يسع ووطئ يطاء فهو من باب حسب يحسب ونعم ينعم، ومثله من المعتل ورث يرث وولي يلي، والأصل يوطئ ويوسع، وإنما فتحوه لأجل حرف الحلق فكانت الفتحة عارضة، والكسرة مرادة، فحذفت الواو لذلك ولم يعتد بالفتحة إذ كانت كحركة التقاء الساكنين"⁽⁴⁾.

ومما سبق يكون الأصل منها من الباب الأول (فعل يفعل)، ولكن فتحت العين في مضارعه لمجاورة حرف الحلق، وقد بنيت على فعل يفعل من باب التوهم كما أشار الخليل في معجم العين في قوله: "وطأ: الموطيء: الموضع. وكل شيء يكون الفعل منه على فَعَلٍ يَفْعَلُ فالفعل منه مفتوح العين، إلا ما كان من بنات الواو على بناء وطيء يطاء ووطأ... وإنما ذهبت الواو من يطاء فلم تثبت كما تثبت في وجل يوجل، لأن وطيء يطاء مبنية على تَوَهُمٍ فَعِلٌ يَفْعِلُ مِثْلَ وِرِمٍ وَرِمَ يَرِمُ، غَيْرَ أَنَّ الْحَرْفَ الَّذِي يَكُونُ فِي مَوْضِعِ اللَّامِ مِنْ يَفْعَلُ مِنْ هَذَا الْحَدِّ إِذَا كَانَ مِنْ حُرُوفِ الْحَلْقِ السِّتَةِ فَإِنَّ أَكْثَرَ ذَلِكَ عِنْدَ الْعَرَبِ مَفْتُوحٌ"⁽⁵⁾.

وقد تكون من باب (فعل يفعل) نحو نصر ينصر، وليست من باب (فعل يفعل)؛ لأنه لا يوجد علة تثبت انتسابها لهذا الباب، فهي لا تدل على صفة في العموم، نحو حُسْنٌ وَقُبْحٌ وَكُرْمٌ الْمُنْتَمِيَّةُ إِلَى هَذَا الْبَابِ، مِمَّا يَدْعَمُ الْقَوْلُ بِأَنَّهَا مِنْ بَابِ فَعَلٍ، وَلَيْسَتْ مِنْ بَابِ فَعُلٍ كَمَا جَاءَ فِي قَوْلِهِمْ: "وَأَوْقَصَ يَوْقِصُ إِذَا أَسْرَعَ، لَمْ تَحْذَفْ أَيْضًا مِنْ

(1) ابن فارس، مقاييس اللغة، 3/ 405.

(2) ابن منظور، لسان العرب، 1/ 198.

(3) الفراهيدي، العين، 7/ 467.

(4) ابن يعيش، شرح المفصل، 10/ 62.

(5) الفراهيدي، العين، 7/ 467.

أجل أن الواو الساكنة إذا كان قبلها ضمة فهي كالإشباع للضمة، والاستتقال أقل، فإن وقعت بين ياء وضمة نحو وَضُوْ يُوْضُوْ، ووضُع يوضع، ووطُو يوطُو، لم تسقط وإن كانت الضمة أثقل من الكسرة، وإنما لم تحذف الواو في هذا الموضع، وجاء تأمناً من قبل أن باب فُعَل بالضم لا يأتي مضارعه إلا على بناء واحد، وهو يفعل بالضم أيضاً نحو ظُرِف يظرف، وشرف يشرف، وما كان على فعل بالفتح فإن مضارعه يتغير ويختلف وزنه نحو ضرب يضرب⁽¹⁾

واحتمالية مجيء المضارع من هذا الفعل على وجهين: الكسر في الأصل قبل الفتح؛ لوجود حرف حلقي، والضم، يقرب احتمالية أن يكون الأصل في الماضي منه بفتح العين لا الكسر أو الضم، فالماضي المفتوح العين قد يأتي مضارعه بالفتح أو الضم أو الكسر، بينما ما كان ماضيه مضموم العين فلا يأتي مضارعه إلا مضموم العين، وما كان ماضيه مكسور العين لا يأتي مضارعه إلا مفتوح العين إلا ما شذ وسبق الحديث فيه.

الفعل (وَعَر)

أما الفعل وعَر فقد وقع خلاف بين اللغويين حول إثبات الواو وحذفها في مضارعه، فمنهم من عد الحذف فيها شذوذاً، نحو ابن عصفور في قوله: "وإنما كان الشاذُّ من فَعَلٍ يَفْعَلُ فيما فاءه ولو أكثر من الشاذِّ منه في الصحيح؛ لأنَّه شذوذٌ يُوَدِّي إلى تخفيف اللفظ بالحذف. وزعم الفراء أنَّ موجب الحذف إنَّما هو التَّعَدِّي نحو: يَعُدُّ وَيَزْنُ، وموجب الإثبات إنَّما هو عدمُ التَّعَدِّي نحو: يُوَجِّلُ وَيُوَحِّلُ"⁽²⁾.

وقد خالف ابن عصفور القياس في قوله: "ألا ترى أنَّ الحذف إنَّما القياس فيه أن يكون لأجل التثقل؟ وأيضا فإنهم قالوا: وأل زيدٌ مما كان يحذره يئُلُ، ووبل المطر يئُلُ، ووَقَدت النارُ تَقْدُ، ووَجَرَ صدره يَجِرُ، ووَعَرَ يَغِرُ، فحذفوا الواو في جميع ذلك، وإن كان غير متعدي، لما وقعت بين ياء وكسرة"⁽³⁾. ولم يذكر أن إثبات الواو لغة يؤخذ بها على افتراض أن عين ماضيها مفتوح وعَر، ومضارعه مكسور العين لذا جاز الحذف في هذه اللغة.

بينما يرى سيبويه إثبات الواو وحذفها لغتين، وقد رجح إثبات الواو؛ لأنه أشيع في قياس فعل يفعل، وفي ذلك تثبت الواو لانفتاح ما بعدها، وحذفها يكون جائزا في حال كسر ما بعدها؛ لاجتماع ياء المضارعة وكسر عين الفعل إن كان الفعل مكسور العين في الماضي: "وقالوا: ورم يرم، وورع يرع، ورعاً وورماً، ويورع لغة، ووعر صدره يغر، ووحر يحر وحرًا، ووعراً، ووجد يجد وجدًا، ويوغر ويوحر أكثر وأجود، يقال يوغر ويوحر ولا يقال يورم، وولي يلي، أصل هذا يفعل، فلما كانت الواو في يفعل لازمة وتستتقل صرفوه من باب فعل يفعل إلى باب يلزمه الحذف، فشركت هذه الحروف وعد، كما شركت حسب يحسب وأخواتها ضرب يضرب وجلس يجلس. فلما كان هذا في غير المعتل كان في المعتل أقوى"⁽⁴⁾.

(1) اللبلي، بغية الآمال، 48.

(2) ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، 285.

(3) ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، 284.

(4) سيبويه، الكتاب، 4/54.

وذكر بحرق لغة إثبات الواو في المضارع لأن العين في الماضي مفتوحة، قال: "الثاني: وَغَرَّ بَعَيْنٍ مَعْجَمَةٍ، يُقَالُ: وَغَرَ صَدْرُهُ يَغْرُ وَيُوعَرُ، إِذَا تَوَقَّدَ غَيْظًا مِنْ قَوْلِهِمْ: وَغَرَّتِ الْهَاجِرَةُ تَغْرُ، بَفَتْحِ الْمَاضِي، كَوَعَدَ يَعِدُ إِذَا اشْتَدَّ حَرُّهَا وَغَرًّا بِالْفَتْحِ، وَوَعَرًا مَحْرَكًا. الثالث: وَجَرَ بِحَاءٍ مُهْمَلَةٍ: يُقَالُ: وَجَرَ صَدْرُهُ أَيضًا يَجِرُ وَيُوحَرُ وَحَرًّا بِالْفَتْحِ، وَوَحَرًّا مَحْرَكًا إِذَا امْتَلَأَ مِنَ الْحَقْدِ"⁽¹⁾.

وتتبع الفعل وعر ووحر في اللغات السامية لم ينته إلى شيء، إذ لم يذكر في معجم المشترك اللغوي العربي السامي أي أصل يرتبط بهما، ولم يذكر أحد من اللغويين أن وعر ووحر متشابهتان في المعنى، وقد تكونان من أصل واحد، وقع فيه إبدال لتطوره بين الحاء والعين، وذلك وارد لقرب المخرج بينهما، فهما من حروف الحلق ويكثر الإبدال بين حروف المخرج الواحد.

الفعالن (وله، ووهل)

هما فعالن حدث بينهما قلب مكاني؛ لأنهما يحملان الدلالة نفسها، أما (وله) فتعني في العين: "وله: الوَلَةُ: ذهابُ العقل والفؤاد من فُؤَادٍ حَبِيبٍ"⁽²⁾ وفي مقاييس اللغة: "وَلَهُ (الْوَأُو وَاللَّامُ وَالْهَاءُ: أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى اضْطِرَابِ شَيْءٍ أَوْ ذَهَابِهِ"⁽³⁾، و(وهل) في العين تعني الفزع: "وهل: الوهْلُ: يَجْرِي مَجْرَى الْفَزَعِ فِي الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا"⁽⁴⁾، والفزع من علل ذهاب العقل والفؤاد، وتقارب الدلالة يدعم القلب المكاني الواقع بينهما.

وقد جاء الأعلان في اللغات السامية بالمعنى نفسه، ففي العبرية (tohölä) بمعنى غلط⁽⁵⁾، وفي الصفاوية (wlh) حزن حزنا عميقا⁽⁶⁾.

الخاتمة

وخلاصة النتائج التي توصل إليها البحث هي:

- ورد في العين ومقاييس اللغة تسعة عشر فعلا معتل الفاء، أربعة أفعال منها معتلة الأول بالياء، وخمسة عشر فعلا معتلة بالواو.
- لم ترد بنية يئس مادة منفردة في معجم العين، إذ جاءت تحت مادة آيس بقلب مكاني بين الهمزة والياء، وفي مقاييس اللغة أفرد الفعل في المعجم تحت مادة يئس.
- مادة آيس مادة أصيلة على خلاف ما يرى ابن فارس والتأصيل لها أثبت ذلك.
- تشكل الباب السادس من أبواب الصرف، كان لعل صوتية في الأفعال المجردة من بنية فعل معتلة الفاء بالواو.

(1) بحرق، فَتَحِ الْأَفْعَالِ وَحَلَّ الْإِشْكَالِ بِشَرْحِ لَامِيَّةِ الْأَفْعَالِ، 16.

(2) الفراهيدي، العين، 4 / 88.

(3) ابن فارس، مقاييس اللغة، 6 / 140.

(4) الفراهيدي، العين، 4 / 88.

(5) عيابة، الزعبي، معجم المشترك اللغوي العربي السامي، معجم الألفاظ القديمة المشتركة بين العربية ومجموعة اللغات السامية، 931.

(6) عيابة، الزعبي، معجم المشترك اللغوي العربي السامي، معجم الألفاظ القديمة المشتركة بين العربية ومجموعة اللغات السامية، 931.

- أصل الفعل وئِر هو أور، وفق ما جاء في اللغات السامية، ومع تطور الفعل عبر الزمن حدث قلب مكاني بين الهمزة والواو، فغيب الأصل وبقي التطور منه في المعاجم.
- تمثل النتائج السابقة بعض ما توصل إليه البحث، ولا يسع الباحث ذكرها جميعاً في هذا المقام، فكل فعل له نتائج خاصة تتعلق بعلى تأصيله.
- وتجدر الإشارة هنا إلى ضرورة البحث في الأفعال المعتلة الفاء من بنية فَعَل وفَعُل؛ للوصول إلى أصل هذه الأفعال، وضبط نسبتها إلى أبواب الفعل الثلاثي.

المصادر والمراجع

- الأسترابادي، محمد بن الحسن الرضي الأسترابادي، نجم الدين (ت: 715هـ)، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (1975م).
- استينية، سمير استينية، الحركات بين المعايير النظرية والخصائص النطقية، دار وائل، ط1، (2003م).
- بحرق، محمد بن عمر بن مبارك الحميري الحضرمي الشافعي، الشهير ببَحْرَق (ت: 930هـ)، فَتْحُ الْأَقْفَالِ وَحَلِّ الْإِشْكَالِ بِشَرْحِ لَامِيَّةِ الْأَفْعَالِ، تحقيق د. مصطفى النحاس، كلية الآداب، جامعة الكويت، (1993م).
- البغدادي، أبو بكر أحمد بن الحسن بن العباس بن الفرغ بن شقير النحوي البغدادي (ت: 317هـ)، المحلى، «وجوه النصب»، تحقيق فائز فارس، مؤسسة الرسالة ودار الأمل.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلية، (ت: 392هـ):
- الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، (2008م).
- المنصف، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، دار إحياء التراث القديم، ط1، (1954م).
- ابن الحداد، سعيد بن محمد المعافري القرطبي ثم السرقسطي، أبو عثمان، ويعرف بابن الحداد (ت: 400هـ)، كتاب الأفعال، تحقيق حسين محمد شرف، مراجعة محمد مهدي علام، مؤسسة دار الشعب للطباعة والنشر، القاهرة، جمهورية مصر العربية، (1975م).
- الحريري، القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري (ت: 516هـ)، درة الغواص في أوهام الخواص، تحقيق: عرفات مطرجي، ط1، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، (1998م).
- الزعبي، أمانة صالح، فقه اللغة العربية دراسات تحليلية مقارنة، وزارة الثقافة، عمان، الأردن، ط1، (2015م).
- ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (ت: 244هـ)، إصلاح المنطق، تحقيق محمد مرعب، ط1، دار إحياء التراث العربي، (2002م).
- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر (ت: 180هـ)، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، (1988م).
- عبابنة، والزعبي، يحيى عبابنة، وأمانة صالح الزعبي، معجم المشترك اللغوي العربي السامي، معجم الألفاظ القديمة المشتركة بين العربية ومجموعة اللغات السامية، هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة، دار الكتب الوطنية، ط1، (2014م).

- ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمِي الإشبيلي، أبو الحسن (ت: 669هـ):
أ- المقرَّب ومعه مُثُل المقرَّب، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ط1، دار الكتب العلمية، (1997م).
- ب- الممتع الكبير في التصريف، مكتبة لبنان، ط1، (1996م).
- ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط3، دار الفكر، (1979م).
- الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت: 170هـ):
أ- الجمل في النحو، تحقيق د. فخر الدين قباوة، ط5، (1995م).
- ب- كتاب العين، تحقيق د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت: 276هـ)، أدب الكاتب (أو أدب الكتاب، تحقيق محمد الدالي، مؤسسة الرسالة.
- ابن القطاع، علي بن جعفر بن علي السعدي، أبو القاسم، المعروف بابن القطّاع الصقلي (ت: 515هـ)، كتاب الأفعال، عالم الكتب، ط1، (1983م).
- اللبلي، أبو جعفر اللبلي، بغية الآمال في معرفة مستقبلات الأفعال، تحقيق جعفر ماجد، الدار التونسية للنشر، (1972م).
- ابن مالك، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجباني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: 672هـ)، شرح الكافية الشافية، تحقيق علي محمد معوض، ط1، دار الكتب العلمية، (2000م).
- المالكي، حمد بن محمد الراثقي الصعيدي المالكي (ت: 1250هـ)، فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال، تحقيق إبراهيم بن سليمان البعيمي، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، (1996م).
- ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت: 711هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، (1994م).
- ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري (ت: 778هـ)، شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، تحقيق علي محمد فاخر وآخرون، ط1، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، جمهورية مصر العربية، (2007م).
- النجار، محمد عبد العزيز النجار، ضياء السالك إلى أوضح المسالك، ط1، مؤسسة الرسالة، (2001م).
- ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصللي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت: 643هـ)، شرح المفصل للزمخشري، تحقيق إميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (2001م).